مجتمع

27 قتيلاً في حريق بمتنزّه ترفيهي بالهند

قضى 27 شخصاً من بينهم أربعة أطفال في حريق اندلع بمتنزّه ترفيهي مزدحم في الهند، السبت، بينما عمل رجال الإنقاذ، الأحد، على تمشيط الموقع للتأكد من عدم وجود مزيد من الضحايا. وقع الحريق في مدينة راجكوت بولاية غوجارات الغربية، ونقلت وسائل إعلام محلية عن ناجين اضطرارهم إلى تحطيم الأبواب والقفز من النوافذ هرباً من الحريق. وقالت الشرطة إن الأطفال الأربعة الذين أبلغ عن وفاتهم تقل أعمارهم عن 12 سنة، في حين أن العديد من الجثث كانت محترقة إلى درجة تجعل من الصعب التعرف عليها. (فرانس برس)

تشيلي: اتهام مسؤول وإطفائي بإشعال حرائق غابات

اتهم ممثلو الادعاء في تشيلي رسمياً رجل إطفاء متطوعاً ومسؤولاً في شركة الغابات الوطنية التابعة لوزارة الزراعة المسؤولة عن منع حرائق الغابات، بالتورط في إشعال حرائق الغابات التي اجتاحت وسط البلاد في فبراير/ شباط الماضي، والتي أدت إلى مقتل أكثر من 130 شخصاً. وقال مكتب المدعي العام إن المشتبه فيهما رهن الاحتجاز تمهيداً لمحاكمتهما. وكانت تلك الحرائق أسوأ كارثة طبيعية تضرب الدولة الواقعة في أميركا الجنوبية منذ زلزال وأمواج مد عاتية «تسونامي» في عام 2010، سبّبا مقتل أكثر من 500 شخص. (رويترز)

علم فلسطين في مصر

قررت نيابة أمن الدولة العليا المصرية، الأحد، تجديد حبس 61 شاباً من مشجعي النادي الأهلي على ذمة التحقيقات التي تجرى معهم منذ القبض عليهم بعد مباراة كرة القدم التي جمعت ناديهم بنادي الرجاء المغربي في دوري أبطال أفريقيا، والتي جرت في استاد القاهرة الدولي يوم السبت 22 إبريل/ نيسان 2023. وضم قرار تجديد الحبس مشجعاً رفع علم فلسطين خلال المباراة، في نهج متبع يشدد على منع رفع أعلام أيّ دولة أخرى داخل مصر. ودأبت سلطات الأمن المصرية، على مدار السنوات الماضية، على التنكيل بالمشجعين الشباب وأعضاء الروابط الرياضية «أولتراس» في إطار حملة أكبر لمنع كل صور التظاهر أو التجمع، حتى لو كان في إطار احتفالي. وتقدمت هيئة الدفاع عن المشجعين المحبوسين، مؤخراً، ببلاغ إلى النائب العام محمد شوقي عياد، وهو البلاغ الرابع منذ القبض عليهم، طالبت فيه بإخلاء سبيل الشبان المعتقلين لضمان مستقبلهم كونهم طلبة، ولم يتمكنوا من أداء الامتحانات العام الماضي نظراً لحبسهم، فضلاً عما تعرضوا له من انتهاكات، وأنه في حالة استمرار حبسهم فلن يتمكنوا من أداء الامتحانات هذا العام أيضاً، ما يعرضهم للفصل. وأكدت هيئة الدفاع أن نيابة أمن الدولة تقوم بإصدار قرارات تجديد الحبس بشكل «إجرائي» ولا تمكن الدفاع من تقديم أي دفوع قانونية، ولا تحيل القضايا إلى المحاكمة للبت فيها.
(العربي الجديد)

علم فلسطين أمام نقابة الصحافيين المصرية
(زياد احمد/ Getty)

تضرر الطرق يعرقل الإغاثة في أفغانستان

كابول ـ **صبغة الله صابر**

تتواصل أعمال الإغاثة وتوزيع المساعدات على منكوبي الفيضانات الجارفة التي غمرت مناطق عدة في أفغانستان، لكنها تواجه عدداً من العقبات، أبرزها وعورة الطرق وتضرر معظمها من جراء الفيضانات، ما يعطل إيصال ما يحتاج إليه المنكوبون، فضلاً عن استمرار الفيضانات في بعض مناطق ولايتي غور وفارياب.

وقال وزير مواجهة الكوارث والأزمات الطبيعية، عبد الرحمن زاهد، لوسائل إعلام محلية، إن «المشكلة الأساسية هي استمرار الأمطار والفيضانات في عدة مناطق. يوم الخميس الماضي، شهدت مناطق في ولاية فارياب فيضانات جديدة، فتوجهت فرق الإغاثة والمساعدات صوب تلك المناطق، لذا ندعو الجميع إلى أن يساعدوا المنكوبين، والحكومة تبذل كل ما في وسعها من أجل مساعدتهم، لكن الجميع يعرفون أن الإمكانات ضعيفة، ولا يمكن الوصول إلى كل مكان، فبعض المناطق التي غمرتها الفيضانات بعيدة ونائية، والطرق المؤدية إليها دمرت بفعل الفيضانات، ما يجعلنا نستخدم المروحيات من أجل إنقاذ المتضررين وتوصيل المساعدات إليهم».

وأكد نائب رئيس الوزراء الملا عبد الغني برادر، في حديث مع ممثلي المؤسسات الإنسانية خلال اجتماع عقد في ولاية بغلان في 17 مايو الماضي، أن الفيضانات غمرت مناطق شاسعة في شمالي أفغانستان، وألحقت أضراراً جسيمة بالبنية التحتية، موضحاً أن نحو 60 جسراً دمرت بشكل كامل في ولاية بغلان، كما دمرت الفيضانات 60 كيلومتراً من الطرق الرئيسية في الولاية، علاوة على تدمير بعض السدود. تطوع الناشط الأفغاني أحمد محمد لمساعدة المنكوبين والمتضررين في ولاية بغلان، ويقول لـ«العربي الجديد»، إن الأرقام الرسمية حول الأضرار لاتزال أولية، وإن الأرقام النهائية قد تكون أضعاف ما جرى الإعلان عنه. يضيف: «الطرق المدمرة في ولاية غور أكثر منها في ولاية بغلان، وفي بعض الأحيان نستغرق ساعات طويلة من أجل عبور منطقة صغيرة، ونضطر أحياناً إلى نقل المساعدات على الدواب أو الأكتاف بدلاً من السيارات».

يتابع محمد: «الكثير من المناطق محرومة من المساعدات بسبب تضرر الطرق، وقبل أن نتحرك صوب أي منطقة نعقد اجتماعاً مع رموز المنطقة، وأول سؤال نطرحه يكون حول الطريق، وهل يمكننا توصيل المساعدات أم لا؟ نعرف أن الناس بحاجة إلى الدعم، لكن الطرق مهمة كي تصل إليهم المساعدات، وفي كثير من الأحيان نتراجع عن قرار إيصال المساعدات إلى المنطقة إذا كانت الطرق مدمرة».

ويقول الأفغاني سرفراز، وهو من سكان إحدى مناطق ولاية غور التي تضررت مجدداً بفعل الفيضانات، لـ«العربي الجديد»، إن «ولاية غور من بين المناطق البعيدة، وهي من الولايات التي لم تشهد الكثير من التحسن فيما يتعلق بتعبيد الطرق، كما أن الكثير من مناطقها جبلية، ومكونة من الوديان، ومع هطول المطر تنحدر السيول عبر الوديان، وحالياً معظم الطرق التي تربط مركز الولاية فيروز كوه بالقرى والأرياف مدمرة، ما تسبب في تركيز المساعدات على المدينة وحدها».

ويوضح أن «ثمة معضلة أخرى تواجه المتطوعين والعاملين في الإغاثة، هي أن الأمطار لا تزال تهطل، والسيول مستمرة، وعندما يذهب عمال الإغاثة إلى المناطق النائية تكون هناك خشية من انقطاع الطريق، وبالتالي محاصرتهم داخل الوديان وسط السيول، ما يجعل إيصال المساعدات إلى المناطق البعيدة شديد الخطورة، بينما الأوضاع أفضل نسبياً في المناطق القريبة من المدن والمراكز». حصل هذا مع رئيس جمعية الإحسان الخيرية، عبد الفتاح جواد، والذي ذهب مع فريقه المكون من أربعة أشخاص لتوصيل المساعدات إلى مناطق نائية في ولاية غور، فحاصرتهم السيول على ضفاف نهر هريرود، وحاول الناس إنقاذهم لأيام من دون جدوى، فاضطروا إلى اللجوء إلى منطقة جبلية مرتفعة للنجاة من السيول، ثم سلكوا طرقاً وعرة مشياً لمدة أربعة أيام متواصلة حتى وصلوا إلى مدينة فيروز كوه.

عقبة أساسية

يستغرق ترميم الطرق وقتاً طويلاً، وتلك عقبة أساسية تواجه توصيل المساعدات إلى المتضررين من فيضانات أفغانستان، وقد تمكنت الحكومة من توصيل كميات من مياه الشرب إلى مناطق منكوبة بولاية فارياب عبر المروحيات، وكذلك إلى بعض مناطق ولاية بغلان، لكن توصيل كل ما يحتاجون إليه عبر المروحيات صعب للغاية.

تحقيق

غزة تحت النار
القصف يطارد الأهالي في جميع المناطق

يتعرض سكان قطاع غزة منذ أيام لهجمات إسرائيلية مكثفة، يستخدم فيها جيش الاحتلال المدفعية والطائرات الحربية التي باتت تقصف جميع المناطق، ما يجعل كل انحاء القطاع تحت النار

غزة ـ **امجد ياغي**

قصف جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال اليومين الأخيرين، مناطق عدة في محافظات قطاع غزة الخمس بشكل متكرر، كذلك يواصل فرض القيود على دخول المساعدات الإنسانية، على الرغم من قرار محكمة العدل الدولية بوجوب وقف الاحتلال فوراً لهجومه العسكري على مدينة رفح، وفتح جميع المعابر لدخول المساعدات. وقصف الاحتلال بلدة بيت حانون التي يحاصرها من كل الجهات، وأوقع فيها أكثر من عشرة شهداء بالقرب من مركز لإيواء النازحين، كذلك كثف القصف على مناطق مدينة رفح، الشرقية والوسطى والغربية، وقصف مناطق النازحين في مدينتي دير البلح وخانيونس، ويواصل أيضاً قصف بلدة جباليا ومخيمها، ومناطق عدة في مدينة غزة، ومخيمي البريج والنصيرات في وسط القطاع، والبلدات الواقعة شرق مدينة خانيونس.

وقد وسّع جيش الاحتلال نطاق الاستهداف ليشمل مؤسسات خيرية ومراكز تؤوي نازحين، كان آخرها مركز نشاط النساء في مخيم النصيرات، حيث استشهدت ست سيدات وأصيبت أخريات. في حين تتزايد أعداد النازحين الباحثين عن مأوى في كل المناطق وسط حركة نزوح مستمرة من مدينة رفح إلى خانيونس ووسط القطاع، ومن الشمال إلى غربي مدينة غزة. تعيش عائلة أسامة شاهين (55 سنة) في حالة من النزوح المستمر على مدار أشهر العدوان، وقد فرّت العائلة من عدة مجازر إسرائيلية في شمال القطاع قبل أن تقرر المغادرة، لكن أسامة عاد إلى الشمال في مطلع شهر إبريل/ نيسان الماضي، وكان حينها يعتقد أن الحرب على مشارف الانتهاء، لكنه اضطر مجدداً إلى رحلة نزوح خطيرة من مخيم جباليا بعد أن لاحقتهم القذائف والطائرات المسيرة في شوارع المخيم الذي ارتكب الاحتلال داخله العديد من جرائم الإعدام الميداني التي خلفت العديد من جثامين الشهداء في الشوارع.

يركز شاهين جميع حواسه على تفادي التعرض لأي قصف إسرائيلي للمنطقة التي نزح إليها في حي الشيخ رضوان بمدينة غزة، لكنه يعيش أوضاعاً صعبة. يقول لـ«العربي الجديد»: «قمت بانتقاء زجاجة بلاستيكية فارغة من الشارع، وغسلها، وأقوم بتعبئتها كل يوم حتى أشرب الماء. اضطررت إلى المبيت لبلتين في العراء، ثم حصلت على أغطية من سكان الآف الخزين في حالة من التخبط، ووسط بعض أفراد أسرتي». يضيف شاهين: «القصف الإسرائيلي الذي نشهده منذ أيام غير مسبوق، ويطاول كل مكان. كنت أسمع الراديو داخل المنزل الذي نزحنا إليه، وسمعت قرار محكمة العدل الدولية، فخرجت مني كلمة تلقائية مفادها (الله يسترنا). لا أثق بالاحتلال، ولا بالقرارات الدولية، فكلها لن تأتي بنتيجة مثل كل ما صدر قبلها من قرارات دولية. بعد قرار المحكمة أصبح القصف جنونياً، ووصل عدد من العائلات صباح الأحد إلى المنطقة، وقد استشهد عدد من ذويهم، وفقدوا آخرين تحت الأنقاض».

يتابع: «هناك العشرات من أبناء عمي وأقاربي وجيراني الذين لا أعرف شيئاً عن أخبارهم طوال اليومين الأخيرين، وأقف يومياً بالقرب من مفترق الجلاء في حيّ الشيخ رضوان حتى أطمئن على الأحياء منهم، وكلما شاهدت أحداً منهم أفرح كأنني استقبل مغترباً عاد بعد غياب سنوات، لكني في الوقت نفسه أتلقى أخباراً عن استشهاد البعض، ويصعب عليّ النوم، وفي كل ليلة، أطلب من الله المغفرة لأنني لا أضمن إن كنت سأستيقظ حياً». ويعيش الآف الخزين في حالة من التخبط، ووسط عدم إدراك لما يمكن أن يحلّ بهم خلال الأيام القادمة، وقد استشهد العديد من النازحين داخل مراكز الإيواء والنزوح بسبب الهجمات الإسرائيلية، وتتزايد المخاوف مع تكرار استهداف مناطق الخيام، وقرر بعضهم كتابة أسمائهم على أجسادهم وعلى أجساد أطفالهم حتى يتم التعرف عليهم حال الإصابة أو الوفاة. وأكدت المقررة الأممية الخاصة بفلسطين، فرانشيسكا البانيز، السبت، أن الاحتلال الإسرائيلي كثّف هجماته على مدينة رفح بعد أن أمرت محكمة العدل الدولية بوقف الهجوم على المدينة، مطالبة المجتمع الدولي بفرض عقوبات على إسرائيل لإيقاف العدوان، مضيفة أن «إسرائيل لن توقف جنونها حتى يقوم المجتمع الدولي بوقفه».

وصباح الأحد، قصف الاحتلال مخيم البريج، لتقطع العديد من العائلات التي عادت إليه خلال الشهر الماضي إلى التفكير في النزوح مجدداً، رغم أنه لا يوجد مكان آمن. ولا تشمل خريطة «المنطقة الإنسانية» المزعومة مخيم البريج، لكن غياب الملاجئ دفع بعض العائلات إلى العودة إلى منازلها في المخيم. من بين هؤلاء محمد أبو راتب (47 سنة)، الذي نجا من القصف، وقرر النزوح إلى مخيم النصيرات، وهو حالياً يجلس في الشارع، ولا يجد مكاناً يؤويه. يقول لـ«العربي الجديد»: «لو أن هناك بوابة إلى السماء لصعدت إلى الله وارتحت من هذه الحياة. تعذبنا أكثر من اللازم، ونحن الآن بلا منازل ولا أماكن إيواء. نجوت من مجازر إسرائيلية عدة، واختبرت فقدان أشقائي وأقاربي، وعشت حياة النزوح، وتعرضت للجوع والعطش، ولم يبقَ لنا شيء سوى انتظار الموت».

يقبع أغلب النازحين من المناطق التي تعرضت للقصف خلال الأسبوع الأخير في العراء، وبعضهم في الشوارع منذ أيام، ويبحثون عن أماكن يلجأون إليها، إذ طاولت أوامر الاحتلال بالإخلاء خلال الأسبوعين الماضيين، نحو 30 مدرسة كانت تؤوي الآف الخزين في مدينة رفح وفي محافظة شمال القطاع، والحق القصف أضراراً بالغة بعدد من تلك المدارس، كذلك أحرق جيش الاحتلال عدداً منها حتى لا يعود إليها النازحون، خصوصاً مدارس مخيم جباليا. قضى محمد حمص (40 سنة) يومين في العراء برفقة رجال من عائلته في وسط مدينة رفح، وقد استشهد اثنان منهم في قصف بالقرب من برج المصري، يوم الجمعة الماضي، بينما ينتظرون توفير مكان لإيوائهم، وقد وصل صباح الأحد إلى إحدى الخيام المهترئة، وهو يجلس فيها برفقة عشرة من الرجال، بينما زوجته وأطفاله الثلاثة يبقون داخل خيمة تضم عشرات النساء والأطفال.

ورغم إعلان جيش الاحتلال توسيع ما يصفه بـ«المناطق الإنسانية» الأربعاء الماضي، لتشمل عدة مناطق من مدينة دير البلح، إلا أنه قصف تلك المناطق ست مرات خلال الأيام الأربعة الأخيرة، ما خلّف عشرات الشهداء والجرحى، معظمهم من الأطفال والنساء. ويعيش النازحون في ظل تخوف كبير من أن يصيبهم القصف، وفي المقابل، لا تزال أعداد من النازحين تتوافد على دير البلح لعدم وجود بدائل.

ويقول حمص لـ«العربي الجديد»: إن «البقاء مع الجماعة هدفه الوحيد الشعور بالأمان، رغم تيقني من أن الاحتلال يمكن أن يرتكب مجازر داخل تجمعات النازحين، وقد فعل هذا عدة مرات في مدارس ومستشفيات كانت تؤوي الآلاف من النازحين. العديد من عائلات شمالي القطاع يبيتون في العراء، ومنهم شقيقي الأكبر الذي رفض النزوح، وكذلك شقيقي الأصغر في مدينة دير البلح، نتيجة عدم وجود أماكن للنزوح، وامتلاء مدارس الإيواء بالنازحين، وكذلك القصف المتواصل على المنشآت القريبة من شارع صلاح الدين، وحشر الناس في نقاط محددة، وكثافة القصف تدفع المزيد من سكان المناطق الشرقية إلى الهرب».

يضيف: «لم يبقَ مكان في قطاع غزة لم يتعرض للقصف الإسرائيلي. ولا مكان آمناً في القطاع، حتى إننا معرضون للقصف في الشوارع في أثناء النزوح، وجميعنا مستسلمون للموت. عائلتي الكبيرة كل مجموعة منها تعيش في منطقة، وبعد القصف الأخير يغمرني شعور بأنني سأفقد أحد أشقائي في أي وقت، وربما أخسر روحي. استشهد ابني يحيى (7 سنوات) في منزل عمه في جباليا، وحينها نزحت مع أبنائي الثلاثة المتبقين حتى لا يتعرضوا للخطر. لكن الخطر يطاردنا في كل مكان. كلما يتحدثون عن اقتراب الهدنة نشعر بالتفاؤل، ثم نعيش خذلاناً جديداً، وتتكرر المجازر، وكلما قالوا إن قراراً صدر من محكمة دولية ضد الاحتلال بشدد القصف. لقد أصبحنا ننتظر الموت، وفقدنا آمال الاستمرار على قيد الحياة».

ناجون من قصف إسرائيلي على مخيم النصيرات (أنس فتيحة/ الأناضول)

30
عدد مدارس الإيواء التي شملتها أوامر الإخلاء أو تعرضت للقصف في قطاع غزة خلال أسبوعين.

تقلص حراك طلاب جامعات تونس الرافض للعدوان على غزة

شهدت تحركات طلاب جامعات تونس الرافضة للحرب على قطاع غزة ركوداً منذ منتصف إبريل/نيسان الماضي، ما يرجعه البعض إلى قرب الامتحانات

تونس ـ **مريم الناصري**

شهدت تونس على غرار العديد من الدول العربية تحركات احتجاجية داخل الجامعات منذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتاجج حراك الطلاب مع ارتفاع أعداد الضحايا، لكن لم تخرج تلك التحركات عن سياق الوقفات التضامنية التي انخرطت فيها مكونات المجتمع التونسي. فلم تشهد الجامعات تعطيلاً للدروس، كما لم تشهد أي قمع أمني، على خلاف ما كان يجري في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته. وكان الطلبة أول المبادرين إلى جمع التبرعات والمساعدات لأهالي غزة، كما كانوا بين أبرز منظمي الوقفات الاحتجاجية أمام البرلمان للمطالبة بتسريع المصادقة على قانون «تجريم التطبيع»، وبادر الاتحاد العام التونسي للطلبة بتنظيم ملتقى وطنيّ في يناير/كانون الثاني الماضي، بالتزامن مع مرور مائة يوم على الحرب في غزة.

يقول الأكاديمي حسان بن محمد علي لـ«العربي الجديد»، إنّ «التحركات الطلابية في فترة السبعينيات كانت لا تخرج عن سياق التأطير الحزبي، خصوصاً من الأحزاب القومية، وكان الطلاب المتأثرين بالفكر القومي يناصرون كل القضايا العربية، ويتحركون لدعم أية أحداث في فلسطين أو لبنان أو سورية أو مصر. رغم انقسام الطلاب بين منتمين إلى الاتحاد العام التونسي للطلبة واتحاد طلبة تونس، إلاّ أنّ القضية الفلسطينية ما زالت تجمعهم». يضيف: «كانت تحرّكاتنا في الماضي غير مقيّدة داخل أسوار الجامعة، رغم أنّها كانت تواجه بالقمع، لكن بعد تقلص دور الأحزاب، وسيطرة ما يعرف بالحزب الواحد على المشهد السياسي في البلاد خلال الثمانينيات والتسعينيات، باتت التحركات الطلابية محصورة داخل الفضاء الجامعي، ولا تشهد تحركات احتجاجية كبيرة في الشوارع، سواء من الطلاب أو المواطنين، وقد أصدر نظام بن علي قراراً يمنع أي نشاط سياسي داخل الجامعات، مما ضيّق على أنشطة النقابات الطلابية المناصرة للقضية الفلسطينية».

يتابع حسان بن محمد علي: «بعد الثورة، بدأ النشاط الطلابي النقابي يستعيد أوجه، خصوصاً بعد عودة نشاط الاتحاد العام التونسي للطلبة داخل الجامعات، لكن نشاط النقابات الطلابية ظل محصوراً في الدفاع عن حقوق الطلبة، أو دعم موقف سياسي معين، مقابل عدم استعادتها لمكانتها في الدفاع عن القضايا العربية كما كان في السابق، واكتفت لبيانات التضامن أول التنديد، وفي العدوان الحالي على غزة، لم نشهد في الشارع سوى بعض التحركات الطلابية التي دامت ساعة أو ساعتين، على عكس ما كنا نشهده خلال السبعينيات رغم القمع وتعرض الطلبة للاعتقال».

وشارك الاتحاد العام التونسي للطلبة في بعض التحركات الاحتجاجية المساندة للقضية الفلسطينية، ولم تكن تحركاته مقتصرة على الجامعات، بل شارك أفراده في احتجاجات الشارع. يقول عضو الاتحاد، سيف المومني، لـ«العربي الجديد»: «الاتحاد من بين أكثر الهياكل النقابية الطلابية المتضامنة مع ما يحدث في غزة، وفي فلسطين كلها، وكان حاضراً في كل التظاهرات المنددة بالعدوان على غزة. شارك الطلاب في جميع الجهات في مسيرات التنديد بالمجازر التي ترتكب في القطاع، ولم تتعرّض أي من تلك المسيرات لأي قمع لأنّها كانت سلمية، لكن لا يمكن بالطبع مقارنة تحركات اليوم بالماضي». ويؤكد عدد من الأكاديميين تصدر الطلبة المشهد العام من خلال التحركات في مناسبات عدة، وقيادتهم العديد منها. ويشير المؤرخ محمد ضيف الله إلى أنّ «الحركة الطلابية التونسية كانت من أنشط الحركات الطلابية العربية طوال القرن العشرين بفضل رافديها المتمثلين في طلبة جامعة الزيتونة، وإقرانهم الدارسين بالجامعات الفرنسية، ورغم اختلاف أصولهما الاجتماعية، فقد جمع بينهما الاهتمام بالنضال ضد الاستعمار، إلّا أنهما اختلفا من حيث النخبة التي تولدت عنهما، ففي حين ظهرت من بين صفوف الرافد الزيتوني النخبة الثقافية، ظهرت من بين طلبة التعليم العصري النخبة السياسية التي استكملت قيادة الحركة الوطنية، ثم تولت قيادة الدولة».

بدوره، يؤكد الأكاديمي عبد الرحمان عرفاوي لـ«العربي الجديد»، أنّ «الوقت يلعب دوراً في تراجع حراك الطلاب، فقد اقتربت نهاية السنة الدراسية، والجميع مشغولون بالتحضير للامتحانات، وكانت التحركات في بداية العدوان أكبر، وبلغت أوجها في شهر إبريل/نيسان، عندما نظمت جميع الجامعات التونسية تظاهرة (طوفان الجامعة)، وانخرط الطلاب في عدّة تحركات في الشارع اليوم، بفصلنا عن نهاية السنة الدراسية شهر واحد، ما قد يفسر تراجع الحراك الطلابي، لكن لا يخفى أنّ حراك الطلاب اليوم ليس بمعزل عن الحركات الاحتجاجية العامة في البلاد المناصرة للقضية الفلسطينية، والتي لم تشهد أي قمع من السلطة». يتابع عرفاوي: «النظام القمعي في فترة الثمانينيات والتسعينيات قيد الحركات الطلابية، ما حصر نشاطها في المجال النقابي المدافع عن حقوق الطلبة، وكان الانخراط في أي عمل سياسي يعرض الطلاب للاعتقال، أو الطرد من الجامعة. وعاد اتحاد الطلبة للانخراط في الحياة السياسية بعد تحرر الفضاء العام عقب الثورة، وعودة العمل السياسي وتعدد الأحزاب، لكنه لم يملك القدرة على حشد الطلبة وتوحيد صفوفهم مثل ما كان عليه الأمر في الستينيات والسبعينيات».

ويضيف: «عودة نشاط الاتحاد العام التونسي للطلبة الذي كان محظوراً قبل الثورة، ساهم بشكل ما في انقسام الطلبة، لكن يظل الطلاب من أكثر الفئات حضوراً في المشهد السياسي. لا يخفى أنّ كل اتحاد طلابي موالٍ أو داعم لحزب ما، وهو ما تترجمه تحركات القضايا الداخلية في الشارع، لكن في القضايا العربية بصفة عامة، تكون صفوف الطلبة واحدة بعيداً عن أي انتماءات حزبية أو فكرية، لكنها لا ترقى إلى ما كانت تشهده الجامعات سابقاً على الرغم من القمع السابق مقارنة بمناخ الحرية الذي نعيشه اليوم».

طلاب تونس في تظاهرة تضامن مع غزة (حسن مراد/ Getty)

مقاومة التطبيع جزء من حراك طلاب تونس (حسن مراد/ Getty)

العراقيون يقاطعون موائد العزاء للتخفيف عن ذوي المتوفين

يُعدّ حضور مناسبات العزاء احد التقاليد الثقافية والاجتماعية في العراق، ويحرص عدد كبير من الاقارب والمعارف على مواساة اسرة المتوفى، لكن الدعوات زادت اخيراً الى مقاطعة موائد العزاء المكلفة

بغداد ـ **آدم محمود**

تواصلت بشكل كثيف في العراق خلال الفترة الأخيرة الدعوات إلى مقاطعة الطعام الذي تقدمه أسرة المتوفى في مناسبات العزاء، والتي تُخالف التقاليد الموروثة، لكنها تشكل مبادرة لمؤازرة أهل المتوفى، وعدم تحميلهم ما يفوق طاقتهم في ظل أوضاع معيشية صعبة.

ووفق الموروث العراقي، يُقيم أهل المتوفى سرادق، عبارة عن خيمة كبيرة أو مكان مؤقت قرب داره، أو يحجزون قاعة خاصة لإقامة العزاء الذي قد يستمر لثلاثة أيام. وخلال العزاء يُقدمون الضيافة إلى المعزين من الاقارب والمعارف والأصدقاء الذين قد يأتي بعضهم من مدن بعيدة، وتشمل الضيافة المقدمة أصنافاً من الطعام، إضافة إلى القهوة والشاي التي تُعَدّ جزءاً من الترحيب والاهتمام الذي يبديه أهل المتوفى بالزوار. يقول أحمد المختار، أحد وجهاء حيّ الطوجي في بغداد، لـ«العربي الجديد»: «يعبّر حضور الناس مناسبات العزاء عن التضامن والتعاطف مع أسرة المتوفى، ويوفر الدعم المعنوي لهم، وله أهمية مجتمعية كبيرة في إظهار الوحدة والتكاتف في اللحظات الصعبة، والاهتمام بالعائلة المتأثرة بالفقدان. كان والدي يصحبني إلى مجالس العزاء، حيث تُقدم ضيافة تشمل الطعام والشراب. هذا ما اعتدناه حتى اليوم. حتى إن كانت الحالة المادية للمتوفى ضعيفة، كان يجب أن تقدم عائلته الضيافة للحضور». يضيف المختار: «يعارض كثيرون حالياً تلك العادة، ما جعلها تتراجع. واصبح طبيعياً عدم تقديم الطعام في العزاء، والاقتصار على الماء والشاي والقهوة، وبعدما كنت أعارض مخالفة هذه العادة الموروثة، أصبحت أدعم وقفها، وأؤيد الحملات التي تدعو إلى محاربتها». وسبق أن أصدرت عشائر وجهات رسمية واجتماعية، من بينها الوقف السني، بيانات دعت فيها إلى مقاطعة تقديم الطعام في مناسبات العزاء. يقول الباحث في التراث العراقي صلاح الجميلي، لـ«العربي الجديد»: «يشتمل العزاء على تحضيرات ومراسم، وتتشابه التفاصيل إلى حدّ كبير في مختلف مدن العراق، وتمثل جزءاً من التراث الشعبي الذي يعتزّ به كثيرون ممن يهتمون بالانتماء القبلي، ويعتبرون الموروثات قوانين لا يمكن تجاهلها. وتقام مجالس العزاء لمدة يوم كامل، وقد تمتد إلى ثلاثة أيام، وربما يوماً إضافياً أو أكثر بحسب استمرار قدوم المعزين من مناطق بعيدة».

دعت جهات عراقية عدة إلى مقاطعة تقديم الطعام في مناسبات العزاء

تشمل ضيافة المعزين اصنافاً من الطعام إضافة إلى القهوة والشاي

يضيف الجميلي: «كانت مجالس العزاء تقام غالباً داخل سرادق كبيرة، لكن انتشار قاعات المناسبات خلال العقدين الماضيين قلّص استخدام السرادق، وفي التقليد الموروث، يُحضر أهل المتوفى متخصصين لإعداد الطعام، إذ لا بدّ من تقديم طعام جيد للضيوف في وجبتي الغداء والعشاء، إذ يبدأ حضور المعزين قبل الظهر عادة، ويستمر حتى الليل، وتشمل الوجبة أطباقاً رئيسية تشمل الأرز واللحم والثريد وأنواعاً من المرق، ويكون اللبن الرائب الشراب الرئيسي، ما يكلّف أهل المتوفى الكثير من الوقت والمال والمجهود. لكن من بين العادات الموروثة أيضاً أن يُقدم المعزون مبلغاً مالياً لذوي المتوفى من أجل تخفيف الأعباء عنهم، وهذه عادة جيدة تعبّر عن التضامن والتكاتف في الظروف الأليمة التي تمر بها أسرة الفقيد».

ويؤكد عضو مجلس عشائر بغداد، الشيخ عبد السلام النعيمي، لـ«العربي الجديد»، أن «عادات مناسبات العزاء تشهد محاربة من المجتمع بسبب ما تُكبده من أضرار لعائلة المتوفى، وهي أمور لم تكن منظورة في السابق حين كانت ظروف وطبيعة حياة الناس مختلفة. اليوم، هناك غلاء فاحش في الأسعار، في حين اختلفت طبيعة معيشة الناس وظروف عملهم، كما أن المجتمع بات أكثر وعياً. في السابق، كانت العائلة الفقيرة تضطر إلى تقديم موائد طعام في العزاء حتى إذا اضطرت إلى الاستدانة، لأن عدم فعل ذلك أمر معيب، ويعدّ بمثابة إهانة للقادمين للتعزية. هذا الأمر لم يعد موجوداً اليوم». ويشير النعيمي إلى أن «جميع شيوخ القبائل يدعون إلى وقف تقديم الطعام في العزاء، والتخفيف على أهل المتوفى عبر تعزيتهم من خلال إجراء زيارة قصيرة، لا سيما أن الدين الإسلامي يحثّ على الوقوف إلى جانب أهل المتوفى، وليس تكليفهم ما يزيد على طاقتهم». ويقول الناشط المدني صفاء داود، لـ«العربي الجديد»، إن «الحملات التي أطلقتها جهات عدة وناشطون لوقف تقديم الطعام في مناسبات العزاء قوبلت بصدى كبير، وأثّرت في المجتمع بشكل واسع»، ويوضح أن «هذه الدعوة التي أطلقها ناشطون قبل بضعة سنوات لقيت ترحيباً من قبل الطبقة المثقفة التي أسهمت بدورها في نشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، فالغاية الأساسية منها التخفيف عن كاهل الناس». بدورها في نشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، فالغاية الأساسية منها التخفيف عن كاهل الناس».

تراجع تقليد إعداد موائد العزاء في العراق (سفين حميد/ فرانس برس)